الأمم المتحدة

A/56/504–S/2001/1006

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٦٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إليكم من سعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت باماير
السفير
الممثل الدائم

301001 291001 01-60017 (A)
0160017

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى البيان الذي أدلى به الممثل القبرصي اليوناني بالأمم المتحدة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون ''تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة'' في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونظرا لأن المندوب القبرصي اليوناني، مدعيا تمثيل ما يسمى ''جمهورية قبرص''، قد استغل، مرة أخرى، هذا المنتدى الدولي، الذي يُحرم فيه الجانب القبرص التركي من تمثيله المشروع، لكي يوجه اتهامات باطلة إلى الجانب القبرصي التركي وتركيا، فإنني أراني مضطرا للرد على هذه الاتهامات كتابة.

إن الممثل القبرصي اليوناني، في محاولة منه لوصم الجانب القبرصي التركي بأنه الطرف ''المتعنت'' في عملية المحادثات، يشوه، في بيانه، موقف الجانب القبرصي التركي إزاء المحادثات وإزاء ما تبذلونه من جهود في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها. ومن الجدير بالذكر، أنه في بيانكم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الذي أُعلن فيه بدء محادثات القرب، ذكر أن الهدف من هذه المحادثات هو ''التمهيد لمفاوضات هادفة تفضي إلى تسوية شاملة''. ومما يُذكر أيضا أن رفض الجانب القبرصي اليوناني لبيانكم الذي أدليتم به في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (SG/SM/7546) في افتتاح الجولة الرابعة لمحادثات القرب، قد أدى في نهاية الأمر إلى انهيار محادثات القرب. وبالنظر إلى أن بيانكم الافتتاحي قد أكد أساسا على إطار محدد وهو ''أن الطرفين تحدوهما رغبة مشتركة في التوصل إلى تسوية شاملة تتضمن شراكة جديدة، وذلك عن طريق مفاوضات يمثل فيها كل طرف الجانب الذي يتبعه دون سواه، بوصفه المكافئ السياسي للطرف الآخر''، فقد كان رفض الجانب القبرصي اليوناني مثيرا للانزعاج. وقد أكد هذا الرفض الموقف القبرصي اليوناني المعروف جيدا والمعلن بوضوح في البيان الذي أدلى به غلافكوس كلاريدس، رئيس الإدارة القبرصية اليونانية، في ٢ شباط/فبراير، خلال الجولة الثانية من محادثات القرب، ومفاده أن هدف الجانب القبرصي اليوناني هو ''عدم إنشاء دولة جديدة بل إدخال تعديل على دستور جمهورية قبرص''. ومما يُذكر أنه عقب الإدلاء ببيانكم الافتتاحي، قاطع السيد كلاريدس محادثات القرب لعدة أيام. وفضلا عن ذلك، أصدر مجلس النواب القبرصي اليوناني قرارا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أعلن فيه أن ''البيان الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة يخرج عن إطار المحادثات نصا وروحا'' ويدعو إلى ''تصحيح كامل للوضع الذي أوجده البيان

الافتتاحي للأمين العام للأمم المتحدة''. وهذا بوضوح رفض لمهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها.

إن رفض بيانكم الذي أدليتم به في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، معناه أن الجانب القبرصي اليوناني يرفض حتى أبسط البارامترات المتاحة لتحقيق تسوية في قبرص، وهما إنشاء شراكة جديدة، والمساواة السياسية بين الطرفيين. وفي حين يتظاهر الجانب القبرصي اليوناني، من ناحية، بالتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة، فإنه يرفض، من ناحية أخرى، مفهوم إنشاء شراكة جديدة. وهذا يدل على أن الجانب القبرصي اليوناني ليس مخلصا في سعيه للتوصل إلى تسوية تقوم على الشراكة، وهو الهدف الذي تنشده منذ البداية تماما المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة. وإن محاولة الممثل القبرصي اليوناني تصوير موقف الجانب القبرصي التركي من تهيئة أساس مشترك قبل الدخول في مفاوضات حقيقية بأنه فرض ''شروط مسبقة''، هي في الحقيقة محاولة لإخفاء عدم تأييد الجانب القبرصي اليوناني لإنشاء شراكة جديدة، وبالتالي التوصل إلى تسوية عادلة قابلة للبقاء.

إن استمرار المفاوضات طيلة ثلاثة عقود قد دلّ على أنه لا يمكن تحقيق أي نتائج بدون تمهيد السبيل لمفاوضات هادفة وموضوعية تفضي إلى تسوية عادلة دائمة في قبرص. وعلى ضوء رفض الطرف القبرصي اليوناني لإقامة شراكة جديدة على أساس المساواة، لا ينبغي النظر إلى إصرار الطرف القبرصي التركي على تهيئة أسس مشتركة على أنه ''تعنت'' أو ''انسحاب من المحادثات''، بل هو بالأحرى محاولة لإعادة المحادثات إلى مسارها الصحيح بعد أن حادت عنه بسبب افتقار الجانب القبرصي اليوناني لحسن النية.

وفي اجتماعكم مع الرئيس دنكتاش في سالسبرغ بالنمسا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، اتفق على أن يتجه السيد الفارو دي سوتو، مستشاركم الخاص بشأن قبرص، إلى الجزيرة لإجراء مشاورات بغية إيجاد أساس مشترك توطئة لإجراء محادثات بين الجانبين. وخلال الاجتماعات التي عقدها السيد دي سوتو مع الطرف القبرصي التركي، بات واضحا عدم وجود أساس مشترك. وعلى الرغم من أن الجانب القبرصي التركي قد حاول الإيحاء إلى السيد دي سوتو بأن من السابق لأوانه دعوة الجانبين إلى اجتماع في نيويورك، ومع أن السيد دي سوتو يدرك تمام الادراك أن الجانب القبرصي التركي لا يمكنه أن يحضر المحادثات قبل تمهيد السبيل، فقد أعلن في مؤتمر صحفي عُقد في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قبل مغادرته الجزيرة أنه قد وجه دعوتكم إلى الجانبين من أجل استئناف المفاوضات.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الجانب القبرصي التركي يؤيد مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها، سواء قبل انتهاء عملية محادثات القرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

أو بعد انتهائها وقد أعلن استعداده للعمل من أجل إيجاد أساس مشترك يفضي إلى مفاوضات حقيقية. ومع ذلك، وكما بيَّن بوضوح الرئيس رؤوف ر. دنكتاش في رسالته المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهة إليكم، فإنه نظرا لأن الدعوة موجهة من أجل ''استئناف المفاوضات''، وليس تهيئة أساس مشترك، فإن الطرف القبرصي التركي لن يستطيع حضور المحادثات المقرر بدؤها في ١٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وتفيد التجربة الواقعية بأن أي عملية تبدأ بدون التمهيد لها مصيرها الفشل، وتترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة لفرص المصالحة.

وفيما يتعلق بالاتهام الذي وجهه الممثل القبرصي اليوناني في بيانه بأن السيد دنكتاش ''يحاول استغلال البيان الذي أدلى به الأمين العام في ١٢ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، ويسئ تفسيره عمدا، ويدعو إلى إنشاء 'شراكة جديدة'''، أود أن أدعو الممثل القبرصي اليوناني إلى أن يقرأ مرة أخرى بيان ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي يشير بالحرف إلى إقامة ''شراكة جديدة''، وأن يعترف بأن هدف المحادثات كان دائما ولا يمكن إلا أن يكون إقامة شراكة جديدة. والجانب القبرصي التركي لا يرى أن هناك حاجة إلى تفسير مفهوم واضح مثل مفهوم ''شراكة جديدة''، الذي لا يمكن أن يعني سوى أنه لن يكون استمرارا لما يسمى ''جمهورية قبرص''.

إن وصف الممثل القبرصي اليوناني لاقتراح الجانب القبرصي التركي بشأن الاتحاد الكونفدرالي بأنه ''غير مقبول'' يدل على أن الجانب القبرصي اليوناني لن يقبل أي تسوية تضع نهاية حاسمة للمطمح القبرصي اليوناني في جعل قبرص دولة يونانية ذات ''أقلية'' قبرصية تركية. إن التوصل إلى تسوية على أساس مساواة الطرفين في السيادة سيحول دون تكرار ما حدث في الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ التي تعرّض فيها الشعب القبرصي التركي للاضطهاد والقهر في حين استطاع الجانب القبرصي اليوناني أن ينتزع بقوة السلاح لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة. ويرى الجانب القبرصي التركي أنه إذا لم يعد هناك وجود لمطمح الإدارة القبرصية اليونانية المتمثل في إضفاء الصبغة اليونانية على الجزيرة، فلن يكون لدى الجانب القبرصي اليوناني عندئذ سبب وجيه لرفض إقامة شراكة.

أما فيما يتعلق بإشارة الممثل القبرصي اليوناني إلى ''الغزو'' و ''الاحتلال'' المزعومين للجزيرة، أود أن أذكِّر بأن تقسيم الجزيرة تقسيما إقليميا وعرقيا إنما حدث في عام ١٩٦٣ كنتيجة مباشرة للهجوم القبرصي اليوناني على الشعب القبرصي التركي. ومن ثم كان قيام الوحدة البريطانية بتعيين الخط الأخضر على الجزيرة ووصول قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام ١٩٦٤. ومن المهم أيضا أن نتذكر أن التدخل التركي، الذي تمّ بمقتضى

حقوق تركيا والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، لم يحدث حتى عام ١٩٧٤ وكان نتيجة مباشرة للانقلاب الذي قامت به جبهة اليونانيين والقبارصة اليونانيين المشتركة والذي استهدف ضم الجزيرة إلى اليونان والقضاء على الشعب القبرصي التركي. وعلى النقيض مما ادعاه الممثل القبرصي اليوناني، فإن الاحتلال الوحيد القائم في الجزيرة هو احتلال الإدارة القبرصية اليونانية لمقر ''حكومة قبرص'' المستمر منذ ٣٨ عاما. وعلاوة على ذلك، فإن الوجود العسكري التركي في شمال قبرص، وفقا للمعاهدات الدولية لعام ١٩٦٠ وبموافقة الجمهورية التركية لشمال قبرص، هو من متطلبات تأمين الشعب القبرصي التركي ضد تكرار العدوان القبرصي اليوناني، لا سيما بالنظر إلى استمرار وجود العقيدة العسكرية المشتركة لليونانيين والقبارصة اليونانيين.

لقد تشدق الممثل القبرصي اليوناني بالحديث عن ''التسامح والتعددية الثقافية'' وحاول اتهام الجانب القبرصي التركي بأنه يطرح ''الخلافات في الدين والعرق بوصفها السبب وراء إقامة دولتين مختلفتين في قبرص''. والواقع أن العقلية القبرصية اليونانية المجبولة على عدم التسامح مع وجود أي شيء من أصل تركي في قبرص هي التي تجعل تحقيق تسوية على أساس وجود دولتين ضرورة حيوية للجانب القبرصي التركي. وعدم التسامح هذا، الذي اتخذ شكل إبادة جماعية ضد الشعب القبرصي التركي، على النحو المفصل في خطة أكرتياس، التي بدأ نفاذها في عام ١٩٦٣، واستمرار فرض حظر على الشعب القبرصي التركي في جميع مجالات الحياة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية، هو المبرر لصيغة إقامة اتحاد كونفدرالي في قبرص. وعلاوة على ذلك، فعلى النقيض من الزعم القبرصي اليوناني بأن هذا ''الواقع'' سيخلق سابقة بالغة الخطورة في الشؤون الدولية، أود أن أبين أن إنكار هذا الواقع هو الذي أدى إلى بقاء المسألة القبرصية وخلق وضعا ظالما في الجزيرة.

وفيما يتعلق بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، سواء في قضية لوازيدو و ''التطبيق الحكومي'' الرابع من جانب الإدارة القبرصية اليونانية، أود أن أكرر بيان موقفنا، الذي عُرض باستفاضة في رسالة الرئيس رؤوف ر. دنكتاش المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/55/986-S/2001/575) ورسالتي المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/55/1030-S/2001/824) الموجهتين إليكم. وقد أصدرت المحكمة قراراتها بناء على اعتبارات سياسية، مستبعدة بصورة خاطئة الجمهورية التركية لشمال قبرص من الدعوى، ومعتبرة تركيا، التي ليست لها ولاية في قبرص الشمالية، الطرف في الدعوى. والمقدمة الخاطئة تؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاجات خاطئة. وفيما يتعلق بإشارة الممثل القبرصي اليوناني في بيانه إلى ''الإدارة المحلية التابعة'' فإنه يكفي القول بأن الجمهورية التركية لشمال قبرص، التي أقامها الشعب

القبرصي التركي من خلال ممارسة حقه الأصيل في تقرير المصير، هي دولة مستقلة ذات سيادة.

إن السيد سوتس زاخيوس، بصفته ممثلا للإدارة القبرصية اليونانية، التي هي إدارة غير قانونية وغير شرعية اغتصبت بقوة السلاح، لقب ''حكومة قبرص'' وأمرت بإقامة المذابح للشعب القبرصي التركي وتواصل حتى اليوم فرض حظر لا إنساني عليه، يحاول تشويه سجل حقوق الإنسان للجمهورية التركية لشمال قبرص. وأود أن أذكِّر الممثل القبرصي اليوناني بأن من الثابت أن حقوق الإنسان تحظى بالاحترام التام في شمال قبرص كما هو موثق في التقرير القطري عن ممارسات حقوق الإنسان في قبرص الصادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وبينما يعمد الممثل القبرصي اليوناني أيضا إلى تشويه الحقائق المتصلة بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية في شمال قبرص، فقد فاته أن يذكر أعمال الحظر التي لا مبرر لها التي تشمل مجالات التجارة والسياحة والسفر والرياضة المفروضة من الإدارة القبرصية اليونانية على الشعب القبرصي التركي، والتي تعوق بشكل كبير جهود التنمية التي يبذلها القبارصة الأتراك منذ عام ١٩٦٣.

إن الجانب القبرصي التركي هو الذي يهمه التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تعترف بالحقوق الشرعية للشعب القبرصي التركي، أي مساواته وسيادته السياسيتان. ويوم تعترف الإدارة القبرصية اليونانية بالمساواة في السيادة للجانب القبرصي التركي، سيتم تسوية مسألة قبرص بسهولة.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن تأييد الجمهورية التركية لشمال قبرص لمهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها وأكرر التأكيد على أن الطرف القبرصي التركي مستعد للاضطلاع بجهد جديد للتمهيد لمحادثات هادفة، شريطة أن يكون لدى الجانب القبرصي اليوناني أيضا نفس الرؤية للشراكة والمبادئ فيما يتعلق بمستقبل الجزيرة.

وسأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص